طريقنا إلى الأمام

الجمهورية اليمنية • وزارة المياه والبيئة

الإستراتيجية الوطنية والبرنامج
الاستثماري لقطاع المياه (2005-2009)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ

٣٠

الملك

وَبَوَّأَكُمْ فِى الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا

وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا ءَالآءَ اللَّهِ وَلاَ

تَعْثَوْا فِى الأَرْضِ مُفْسِدِينَ

٧٤

الأعراف

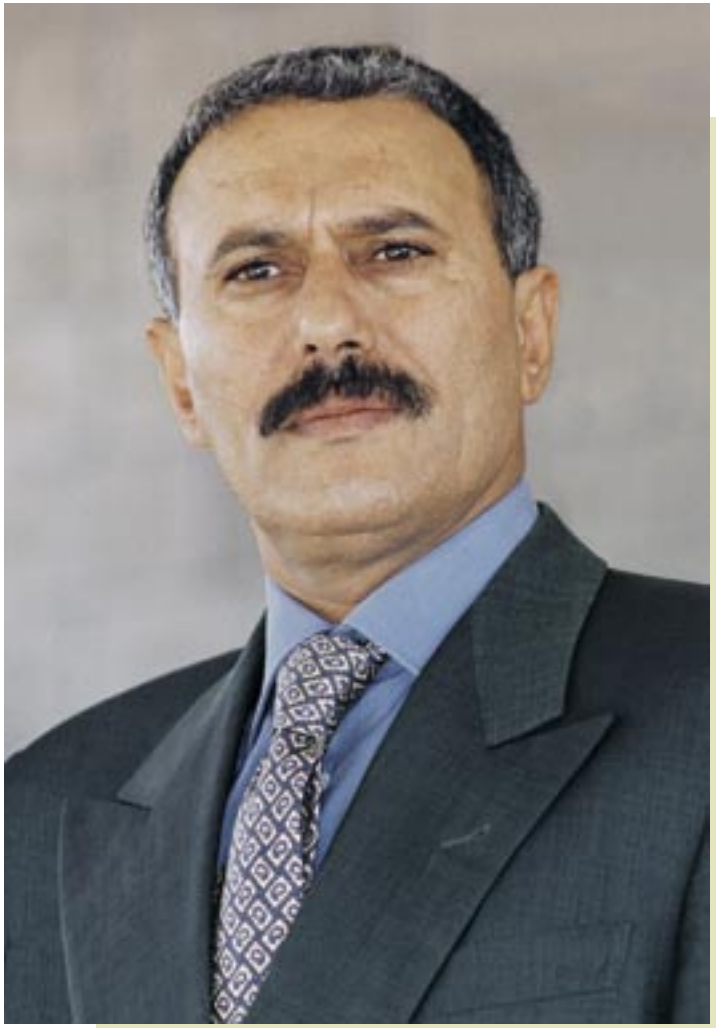

فخامة الرئيس / علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية

قائمة المحتويات

قائمة الجداول، قائمة الصناديق التوضيحية، جدول الإختصارات المستخدمة و هيئة التحرير i
إفتتاحية رئيس مجلس الوزراء ii
إفتتاحية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي iii
إفتتاحية وزير المياه والبيئة iv
خارطة مناطق إدارة الموارد المائية في اليمن vi
الملخص التنفيذي vii

مقدمه 1
1) خلفية عامة 1
2) دوافع أعداد الإستراتيجية 2
3) عملية أعداد الاستراتيجية 3
4) مرتكزات الاستراتيجية: الأسس والمبادئ التي أخذت بالاعتبار عن أعداد الاستراتيجية 3

الجزء الأول : التحديات الإستراتيجية التي تواجه قطاع المياه في اليمن 4
تمهيد 4
الفصل الأول : القضايا الإستراتيجية لقطاع المياه 5
(1-1) سرعة التحديث في اليمن والتي تجاوزت سرعة تطور القدرة التكيفيةِ للمجتمع 5
(2-1) استخدام المياه بالإستيلاء على المصدر : نهج غير قابل للإستدامة 5
(3-1) أصبحت مسألة عدالة توزيع المياه السطحية مثيرة للقلق 6
(4-1) الممارسات البيئية غير قابلة للإستدامة: تلويث المياه الجوفية بالمياه العادمة 6
(5-1) استخدام المياه في جميع القطاعات غير كفوء 7
(6-1) توزيع المياه فيما بين القطاعات 7
(7-1) الفقر وفرص الحصول على المياه 8
(8-1) أسواق خدمات المياه ليست مبنية على نظام معترف به لحقوق المياه 8
(9-1) الإطار التشريعي وعملية اللامركزية 8
(10-1) نهج الإدارة المشتركة للحوض لا يزال غير مفعّل 9
(11-1) لا توجد بعد خطة وطنية للمياه، والخطط المحلية لا تغطي إلا أحواض مائية قليلة 9
(12-1) حاكمية (إدارة) المياه (Water Governance) 10
(13-1) هل نلقي اللوم على القات ؟ 11
(14-1) الحاجة لموائمة أفضل بين سياسات الإقتصاد الكلي وسياسات الموارد الطبيعية 12
(15-1) السياسة الإقتصادية والإستثمار 12
(16-1) القدرات والعوائق المؤسسية 13
(17-1) سياسة السدود 13
(18-1) سياسات السكان والتنمية الحضرية : الحاجة الى قرارات إستراتيجية 13
(19-1) تنمية الموارد البشرية في القطاع 13

الفصل الثاني : الجهود السابقة في رسم الأهداف العامة للقطاع ومستوى التقدم المحرز في الإصلاحات 15
(1-2) أهداف قطاع المياه 15
(2-2) المبادئ التوجيهية لسياسة المياه 15
(3-2) التقدم المحرز في إصلاح القطاع حتى الآن 15
(4-2) الإصلاحات المؤسسية والقانونية للقطاع 15
(5-2) الإصلاحات في مجال إدارة الموارد المائية 17
(6-2) الإصلاحات في مجال الإمداد بالمياه 17
(7-2) الإصلاحات في مجال الزراعة والري 17

الجزء الثاني : الأهداف والسياسات والنهج المقترحة 18
الفصل الثالث : الأهداف والسياسات والنهج المقترحة في مجال إدارة وتنسيق أنشطة القطاع 18
(1-3) الأهداف 18
(2-3) السياسات 18
(3-3) النهج 18
(1-3-3) تعزيز البناء المؤسسي للوزارة 18
(2-3-3) التحسين النوعي في استثمارات القطاع وفي التمويلات عبر صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي 18
(3-3-3) الجوانب المتعلقة بإدارة المياه من حيث نوعية المياه أو جودتها 18
(4-3-3) إستعادة السيطرة على المياه الجوفية 19

الفصل الرابع : الأهداف والسياسات والنهج المقترحة في مجال إدارة الموارد المائية 20
(1-4) الأهداف 20
(2-4) السياسات 20
(3-4) النهج 20
(1-3-4) خلق إطار مؤسسي مواتي 20
(2-3-4) تقديم المعلومات عن الموارد ورفع الوعي بمخاطر إستنزافها وخلق رؤية مشتركة لإدارتها 21
(3-3-4) تأمين المنشآت العامة ذات الصلة بالمياه 21
(4-3-4) حماية حقوق المياه وتنفيذ قانون المياه وخلق بيئة مواتية على المستوى الإقتصادي الكلي 22

الفصل الخامس : الأهداف والسياسات والنهج المقترحة في مجال المياه والصرف الصحي للمناطق الحضرية 23
(1-5) الأهداف 23
(2-5) السياسات 23
(3-5) النهج 24
(1-3-5) رفع نسبة سكان الحضر المشمولين بالخدمات 24
(2-3-5) مواصلة برنامج الإصلاح والتوسع فيه بعد تقييمه 24
(3-3-5) تطوير المهام الناظمة ، والرقابية، والداعمة ، ومهمة رسم السياسات 24
(4-3-5) الإستدامة المالية والتعامل مع محدودي الدخل 24
(5-3-5) تشجيع الإستثمار الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص 25
(6-3-5) بناء القدرات وتحسين الأداء 25
(7-3-5) تعزيز مشاركة المجتمع 25
(8-3-5) تأمين مصادر الحصول على كميات المياه المطلوبة 26
(9-3-5) التحلية 26

الفصل السادس : الأهداف والسياسات والنهج المقترحة في مجال المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية 28
6-1) الأهداف 28
6-2) السياسات 29
6-3) النهج 29
6-3-1) رفع نسبة التغطية بالخدمة وتحسين القدرة على تنفيذ المشروعات 29
6-3-2) تحسين الخيارات الكنولوجية 30
6-3-3) الحصول على مصادر المياه وحمايتها وضمان جودتها 30
6-3-4) تحسين الإستهداف والإستدامة 30

الفصل السابع : الأهداف والسياسات والنهج المقترحة في مجال إدارة الري ومستجمعات المياه 31
7-1) الأهداف 31
7-2) السياسات 31
7-3) النهج 31
7-3-1) الاستدامة عبر حماية الموارد المائية 31
7-3-2) زيادة مداخيل المزارعين من خلال رفع كفاءة استخدام المياه في الري 31
7-3-3) تحسين الاستدامة والنوعية عبر إدارة أفضل لمستجمعات المياه 32
7-3-4) المؤسسات المعنية بالاستخدام الكفء للمياه في الزراعة 32

الفصل الثامن : الأهداف والسياسات والنهج المقترحة في مجال البيئة والإنسان 34
8-1) الأهداف 34
8-2) السياسات 34
8-3) النهج 34
8-3-1) تخفيف الفقر من خلال تحسين الإدارة البيئية 34
8-3-2) العمل في مجال ضبط نوعية المياه من خلال تحالف عريض يضم كافة الجهات ذات العلاقة 34
8-3-3) حماية مصادر المياه 34
8-3-4) تفعيل الرقابة البيئية والدور الناظم 34

الجزء الثالث : البرنامج الإستثماري 35
الفصل التاسع : البرنامج الإستثماري للفترة (2005–2009) 35

الفصل العاشر:الاسس والقواعد المتبعة في وضع الاستراتيجية والبرنامج الإستثماري 36
10-1) حجم الإستثمارات 36
10-2) اسس تحديد أو اختيار الإستثمارات المقترحة 36
10-3) الإرتباط بالأهداف الكمية 36
10-4) النهج البرامجي 36
10-5) تحسين كفاءة إستخدام الموارد الإستثمارية المتاحة حاليا 36
10-6) تحقيق التوازن بين تمويلي البنية التحتية وبناء القدرات المؤسسية 36
10-7) القدرة الإستيعابية (القدرة على تنفيذ المشروعات والإنفاق بمعدلات تتناسب مع التمويلات المتاحة في البرنامج) 36
10-8) البرامج المتكاملة ومجالات الإستثمار المشتركة بين القطاعات الفرعية الخمسة 37
10-9) توزيع الموارد بناءً على نهج الحوض المائي 37
10-10) التركيز على العدالة وتحقيق الأهداف التنموية للألفية ومكافحة الفقر 37
10-11) التوازن بين الريف والحضر 37
10-12) العلاقة مع الإستثمار الخاص 37

الجزء الرابع : التنفيذ وخطط العمل 38
الفصل الحادي عشر: تنفيذ الاستراتيجية والبرنامج الاستثماري 38
11-1) أولويات تنفيذ الإستراتيجية 38
11-2) تقييم المخاطر المحتملة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الإستثماري لقطاع المياه 38
11-3) مراقبة تنفيذ الإستراتيجية وتقييمها وتحديثها 39
11-4) تنسيق التنفيذ 39

الفصل الثاني عشر : خطط العمل 40
12-1) خطة العمل في مجال إدارة وتنسيق القطاع 40
12-2) خطة العمل في مجال الموارد المائية 41
12-3) خطة العمل في مجال المياه والصرف الصحي للمناطق الحضرية 42
12-4) خطة العمل في مجال المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية 43
12-5) خطة العمل في مجال إدارة الري ومستجمعات المياه 44
12-6) خطة العمل في مجال البيئة والإنسان 45

الجزء الخامس : توصيات ورشة العمل 46

ملحق رقم (1): قائمة المشاركين في إعداد الإستراتيجية والبرنامج الاستثماري 47

ملحق رقم (2): البرامج الإستثمارية للقطاعات الفرعية 50
أ) إدارة الموارد المائية 50
ب) المياه والصرف الصحي للمناطق الحضرية 52
ج) المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية 61
د) إدارة الري ومستجمعات المياه 65
هـ) البيئة والإنسان 66

ملحق رقم (3): مراحل تطور استخدام المياه في المجتمع وتطور إدراك المجتمع واستجابته لمشكلة شُحّتها 67

قائمة الجداول، قائمة الصناديق التوضيحية و جدول الإختصارات المستخدمة

قائمة الجداول

جدول رقم (1): تحقيق أهداف الألفية التنموية للمياه والصرف الصحي للمناطق الحضرية
جدول رقم (2): تحقيق أهداف الألفية التنموية للمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية
جدول رقم (3): البرنامج الإستثماري 2005-2009 (بالمليون دولار) للإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه

قائمة الصناديق التوضيحية

صندوق رقم (1): المبادئ التوجيهية لسياسة المياه في اليمن
صندوق رقم (2): الإرشادات الخاصة بتحديد الأولويات الإستثمارية على ضوء الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الإستثماري لقطاع المياه

جدول الإختصارات المستخدمة

A21A	أجندة عدن الخاصة بالزراعة (أجندة الإصلاح)
AFPPF	صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي
AREA	هيئة البحوث والإرشاد الزراعي
CBOs	منظمات المجتمع
DRA	النهج المتجاوب مع الطلب
EIA	تقييم الأثر البيئي
EPA	هيئة حماية البيئة
GARWP	الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف
LCs	المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي
MAI	وزارة الزراعة والري
MCM	مليون متر مكعب
MDGs	أهداف التنمية الألفية
MOF	وزارة المالية
MOPIC	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
MWE	وزارة المياه والبيئة
NGOs	المنظمات غير الحكومية
NWRA	الهيئة العامة للموارد المائية
NWRIC	مركز معلومات الهيئة العامة للموارد المائية
NWSA	المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي
NWSSIP	الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الإستثماري لقطاع المياه
PRS	استراتيجية التخفيف من الفقر
PWP	مشروع الأشغال العامة
RWSS	المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية
SFD	الصندوق الإجتماعي للتنمية
UWSS	المياه والصرف الصحي للمناطق الحضرية
WSS	المياه والصرف الصحي
WUAs	جمعيات مستخدمي المياه
WUE	كفاءة استخدام المياه

هيئة التحرير

وزارة المياه والبيئة
الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه (2005-2009)
الطبعة الثانية مايو 2005

الناشر: وزارة المياه والبيئة - الجمهورية اليمنية

أعمال الجرافيك والتصميم:
M: MEDIA DESIGN ، فولكر مانتل بالتعاون مع أفراح عامر

صورة الغلاف: ماركوس بويج
صورة الغلاف الخلفية: ستيفن مان

كل المحتويات والصور تخضع لحقوق النشر للمؤسسات المعنية

طباعة: فن الطباعة - صنعاء

© وزارة المياه والبيئة - صنعاء 2005

يمكن الحصول على نسخة من هذه الاستراتيجية من وزارة المياه - والبيئة بالجمهورية اليمنية
ص.ب: 19237 ، صنعاء
تلفون: 00967-1-418283
فاكس: 00967-1-418285

إفتتاحية رئيس مجلس الوزراء

عبد القادر با جمال

أنيط بوزارة المياه والبيئة واحدة من أعقد مشكلات التنمية في اليمن وأهم تحدياتها... ألا وهي مشكلة شح المياه وإستنزاف الخزانات الجوفية... وتحدي توفير مياه الشرب النقية للسكان في الحضر والريف ومعالجة مياه الصرف الصحي وإدارة الموارد المائية وتخطيط استغلالها على ضوء قانون المياه . ومعلوم ما للمياه من أهمية ليس فقط للشرب وإنتاج الغذاء بل أيضاً كأساس للتنمية المستدامه... على اعتبار الترابط الشديد بين توفر المياه من جهة والصحة العامة والبطالة والفقر وتعليم الفتيات والتنمية عموماً من جهة اخرى .

ولقد جاء إستحداث وزارة مختصة للمياه والبيئة في عام 2003 كتطور طبيعي للجهود السابقة للحكومة في إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي، وهي الجهود التي كانت قد بدأت بإنشاء المجلس الأعلى للمياه في مطلع الثمانينات وتلاها إنشاء الهيئة العامة للموارد المائية في عام 1995، ثم تواصلت بعد ذلك بالإجراءات التي اتخذت بإتجاه لامركزة قطاع المياه والصرف الصحي في الحضر عن طريق تحويل الفروع المؤهلة التابعة للمؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي في عدد من المحافظات الى مؤسسات محليه للمياه والصرف الصحي مستقله مالياً وإدارياً ومسئولة عن توفير هذه الخدمات على مستوى مدن كل محافظة . ويتواصل الى اليوم تنفيذ هذه السياسة اللامركزية بتأهيل الفروع في بقية المحافظات وإطلاقها كمؤسسات مستقلة إنسجاماً مع تنامي الإهتمام الحكومي بشؤن المياه والبيئة وباللامركزية وتمكين السلطة المحلية من إدارة شئونها بنفسها.

كما يعكس إنشاء الوزارة تكون ألقناعه لدى الجميع بضرورة إيلاء المسئولية عن المياه لجهة حكومية واحدة، تعمل على تنميتها وإدارتها بما يكفل من جهة تحقيق تنمية مستدامة لها ومن جهة اخرى مواصلة الإصلاحات الهيكلية في القطاع وتوسيع مشاركة المجتمعات الريفية المستفيدة في كلفة مشروعات مياهها وفي تحمل مسؤلية إدارتها ، ولتحقيق إدارة رشيدة ومستدامة للبيئة بمختلف مواردها الطبيعية . ومواصلة تقوية القدرات المؤسسية في هذين القطاعين والإستفادة في ذلك من الإمكانات الحكومية المتاحة والعلاقات الواسعة التي تربط اليمن بالمجتمع الدولي من خلال الإتفاقات والمعاهدات الدولية البيئية ذات العلاقة .

إن أحد أهم أولويات عمل الوزارة الناشئة ، بالإضافة الى الدور المناط بها في دعم تنفيذ قانوني المياه والبيئة والالتزام بهما (خصوصاً فيما يتعلق بالحفر العشوائي والتلويث) ، هو التوعية لحماية الموارد المائية والبيئية الاخرى من الإستنزاف والتلوث .

كما تحتل أهمية خاصة مسألة ترشيد إستهلاك المياه في قطاعي الري والحضر وتحديث المعلومات الفنية عن الأحواض المائية ودعم التوسع في إستخدام تقنيات الري الحديثة والاهتمام بتقنية التحلية وإدخالها في المناطق المناسبة عندما تكون مجديه إقتصادياً كرديف مكمل للمصادر الاخرى التقليدية للمياه.

إن هذه الإستراتيجية والبرنامج الإستثماري المرادف لها تمثل خطة عمل الوزارة للأعوام الخمسة القادمة (2005-2009) مرتبه حسب الأولويات . وستقوم الحكومة بمختلف أجهزتها ذات العلاقة بتقديم الدعم اللازم لتنفيذها . متطلعين من خلالها الى تحقيق مزيد من التنمية والتطوير في مجالي المياه والبيئة.

إفتتاحية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي

أحمد محمد صوفان

تشكل قضيتا شح المياه وارتفاع معدل التزايد السنوي للسكان التحدي الأكبر والأهم أمام تحقيق تنميه مستدامه في اليمن ، حيث تلعب مسألة تأمين الكميات الكافية من المياه للنشاط الإقتصادي أهميه خاصه في مكافحة البطاله والفقر وخلق فرص العمل، ليس فقط بإعتبار أن حوالى نصف القوى العاملة في المجتمع اليمني تعمل في قطاع الزراعة ولكن أيضاً لأهمية دور مياه الشرب النقية في المحافظة على الصحة العامة وإنعكاسات الامراض المنقولة بالمياه على دخل الاسرة، بالإضافة الى أهمية توفر المياه النقية في تمكين الفتيات من مواصلة تعليمهن باعتبارهن المسئولات عن جلب المياه المنزلية ، خصوصاً في الريف .

ولهذه الاعتبارات ، فقد عملت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تضمين إستراتيجية مكافحة الفقر والخطة الخمسية الثانية العديد من الاستثمارات والسياسات والإجراءات التي استهدفت تحسين الوضع المائي سواءً على صعيد الموارد أو على صعيد البنية الأساسية لمرافق المياه والصرف الصحي ، واضعة نصب عينيها تحقيق أهداف الألفية ذات العلاقة .

وفي سياق الإعداد الجاري للخطة الخمسية الثالثة (2006- 2011) ، اصبح من الواضح أن التعاطي المسئول مع قضيتي النمو السكاني وشح المياه واستنزافها يقتضي جعل معالجة هاتين القضيتين هدفاً إستراتيجياً للخطة . وبحيث تصب كافة السياسات والإستثمارات في حلول إستراتيجية لهما .

وعلى رأس الحلول المطلوبة تأتي مسألة إحداث تغييرات هيكلية تدريجية في طبيعة النشاط الإقتصادي للسكان ... لتقليص النشاط الزراعي المهدد بنضوب المياه والتحول تدريجياً الى أنشطة اخرى صناعيه وسمكيه وخدميه لاتعتمد على الإستهلاك الكثيف للمياه كالزراعة. ولاشك أن المناطق الساحلية بإمكاناتها الطبيعية الأفضل ، تمثل مناطق واعده يمكن فيها تحقيق هذا التحول الإقتصادي بشكل أفضل من المناطق الجبلية حيث يتكدس نحو 85% من السكان في حوالى 15% من مساحة اليمن وتتعرض للإستنزاف الموارد المائية والطبيعية الاخرى بمعدلات عاليه مقلقة .

ولهذا يصبح توجيه مزيد من الإستثمارات لتنمية المناطق الساحلية وتطوير بنيتها الهيكلية لتوفير الخدمات الأساسية فيها ، ونقل مايمكن نقله من المرافق الحكومية اليها ، حجر زاوية في الحلول الإستراتيجية المنشوده لإستيعاب النمو السكاني المتزايد وللإنخراط في أنشطة إقتصادية في تلك المناطق (كالصيد والصناعه والخدمات السياحية) تخلق مزيد من فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان بعيداً عن النشاط الزراعي المهدد بنضوب المياه .

ففي المناطق الساحلية ، وفي هذه المناطق فقط ، يمكن الحديث عن تحلية المياه بكلفة معقوله وبالتالي تلبية إحتياجات الأنشطة الأقل إستخداماً للمياه والأكثر مردوداً للإقتصاد ... كالصناعه والسياحه والخدمات وحتى مياه الشرب للتنميه الحضريه.

وفي هذا الإتجاه تأتي إستراتيجية قطاع المياه وبرنامجها الإستثماري (2005- 2009) لترسم بوضوح السياسات المقترحة لتنفيذ هذه الإستراتيجية ولتقدم البرنامج الإستثماري لتنفيذها وخطة العمل التي تحدد أولويات التنفيذ .

إفتتاحية وزير المياه والبيئة

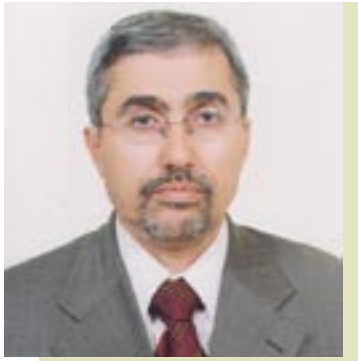

أ. د./ محمد لطف الإرياني

رغم أن أعراض ومسببات أزمة المياه في اليمن ، بل وحتى المعالجات المطلوبة لها ، قد أصبحت معروفة منذ منتصف الثمانينات ... إلا أن تنفيذ هذه المعالجات ظل بطيا ومقتصرا على العموم على بعضها وبنجاح محدود.

ولاشك أن عوامل عديدة قد تظافرت على ذلك ، لعل أهمها :

1) أن مشكلة شح المياه ومخاطرها على التنمية لم تكن قد نضجت في أروقة القرار الى الحد الذي يتناسب مع الثمن الإجتماعي للسياسات والمعالجات المقترحة لحلها،

2) أن السياسات والمعالجات التي كانت تطرح لم تكن شاملة بحيث تأخذ بالإعتبار الدور الواسع والمتنوع للمياه كمحرك للتنمية الإقتصادية في مختلف القطاعات، تأثراً بها وتأثيراً فيها ، بمافي ذلك تأثر المياه بالعديد من سياسات الإقتصاد الكلي والسياسات المتبعة في قطاعات اخرى خصوصاً أن نصف القوى العاملة في المجتمع تشتغل بالزراعة وأن التوجه العام هو لتشجيع الإعتماد الذاتي في بعض المزروعات.

3) أن السياسات والمعالجات التي اقترحت لم ترفق بخطة عمل أولوياتها أو بكلف تقديرية وبرنامج إستثماري لتنفيذها.

غير أن هذه الإستراتيجية تأتي في وقت زاد فيه الوعي بقضية إستنزاف المياه بحيث أصبحت هناك شريحة كبيرة من المواطنين والمسئولين تلمس هذه المشكلة وتعيشها في مناطق عديدة. كما أصبح هناك وعي متزايد بأهمية المياه في التنمية ، ساعد على إيجاده إنتشار مفهوم الإدارة المتكاملة لموارد المياه وتبني الدول لإعلان الألفية وأهدافه المائية .

كما حرصت وزارة المياه والبيئة أثناء إعداد هذه الإستراتيجية على أن تقوم على منظور شامل يأخذ بالإعتبار الترابط الشديد بين توفر المياه من جهة والصحة العامة والبطالة والفقر وتعليم الفتيات والتنمية عموماً .

فنسبة كبيرة من البطالة يمكن أن تختفي لو توفرت المياه (بالترشيد مثلاً) ، خصوصاً أن نصف القوى العاملة تشتغل بالزراعة وأن المياه هي وقود الإقتصاد الريفي. ونصف وفيات الرضع ناجمة عن المياه الملوثة . ودخل الاسرة يتأثر نتيجة الأمراض التي تسببها مياه الشرب الملوثة من جهة بسبب توقف عائل الاسرة عن العمل ومن جهة اخرى بسبب فاتورة العلاج . وعدم توفر مياه الشرب النقية في الريف يتحول الى عبئ على النساء والفتيات اللواتي يتحملن مسئولية تأمين حاجة المنزل من الماء ولو بجلبه من مصادر بعيده ، مما يؤدي من جهة الى حرمان نسبة كبيرة من الفتيات من التعليم ، ومن جهة اخرى ضياع وقت النساء بدلاً من أن يستغلنه في نشاط منتج . وغير ذلك من القضايا والجوانب التي تبين الدور الواسع للمياه في مختلف مناحي حياة المجتمع ونماءه .

كذلك كان الحرص على أن تأتي هذه الإستراتيجية بسياسات قابلة للتطبيق وأن تكون مصحوبة بخطة عمل تحدد الأولويات وبرنامج إستثماري يحدد حجم التمويلات المطلوبة ... وأين هي مطلوبة ؟ ومتى ؟ كما حرصنا على أن تشترك في وضع الإستراتيجية والبرنامج الإستثماري وخطة العمل كافة الجهات المعنية ، حيث أشترك أكثر من 100 اختصاصي في القطاع وبرلمانيين وممثلين عن المجتمع المدني والجهات المانحة .

ولهذا فإننا نؤمن بأن الإستراتيجية والبرنامج الإستثماري وخطة العمل لن تكون كسابقتها مجرد إطار نظري آخر للمعالجات اللازمة لأزمة المياه ، بل أنها ستلقى من الجميع كل الدعم والجهد لتنفيذها .

الإستراتيجية الوطنية والبرنامج
الاستثماري لقطاع المياه (2005-2009)

مناطق إدارة الموارد المائية في اليمن

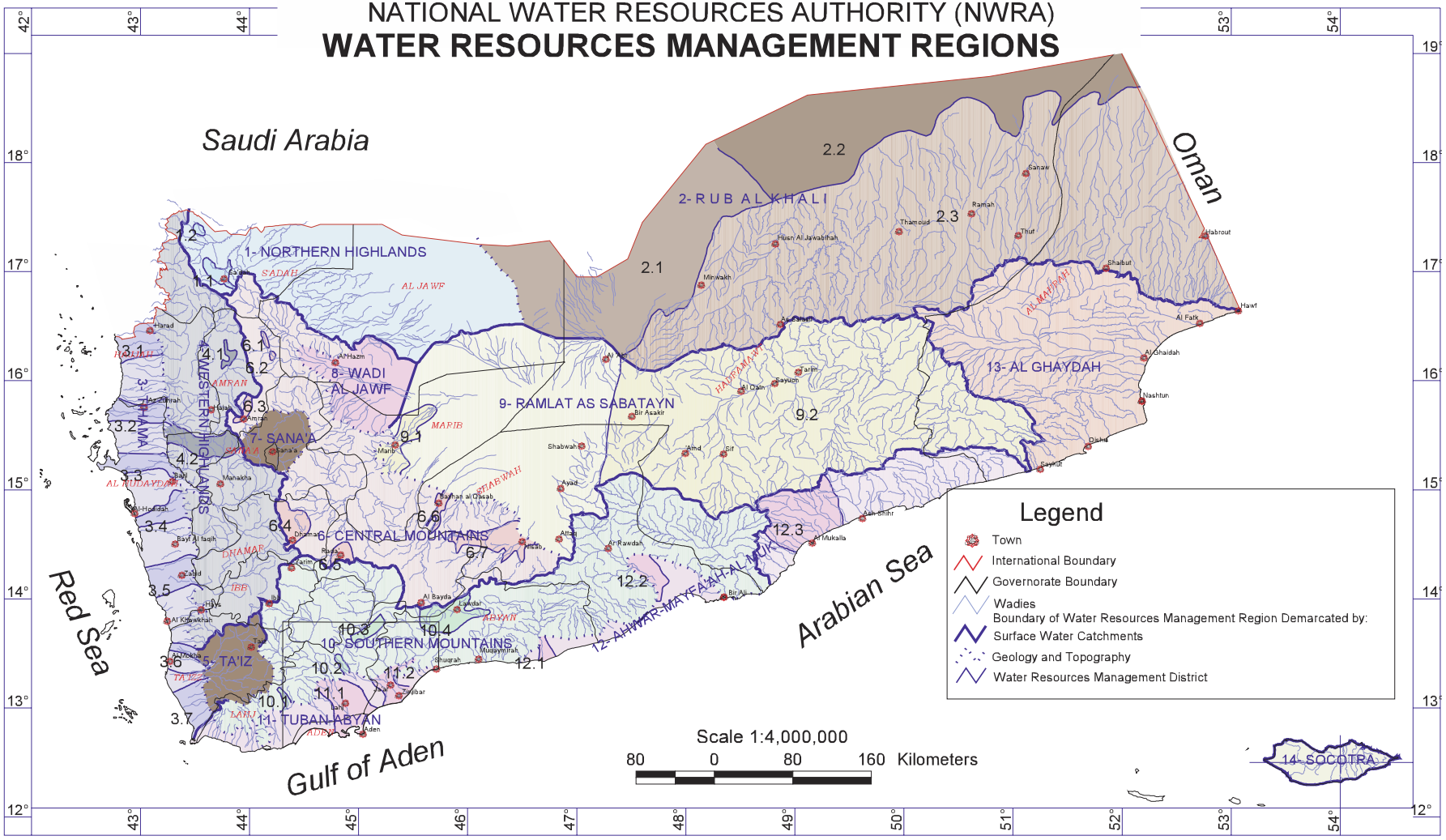

الملخص التنفيذي

1) الغرض من الإستراتيجية

عقب إعادة تنظيم قطاع المياه في عام 2003م، بادرت وزارة المياه والبيئة بعملية شاركت فيها مختلف الأطراف ذات العلاقة لإعداد استراتيجية موحدة وخطة عمل وبرنامج استثماري لقطاع المياه ككل اطلق عليها "الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه" (National Water Sector Strategy and Investment Program, NWSSIP)

وقد اشتركت وزارة المياه والبيئة ووزارة الزراعة والري في قيادة الإعداد لهذه الإستراتيجية والبرنامج وخطة العمل. حيث قامت مجموعات العمل الخمس التي تشكلت للقطاعات الفرعية الخمسة (الموارد المائية ، والمياه والصرف الصحي في الحضر، والمياه والصرف الصحي في الريف، والري ، والبيئة والإنسان) والتي ضمت أكثر من 100 شخص من الإختصاصيين العاملين في القطاع والبرلمانيين وممثلي المجتمع المدني والجهات المانحة، بإعداد مقترحات الإستراتيجية والبرنامج الاستثماري . ثم جرت مناقشة المقترحات مع قاعدة عريضة من ممثّلي الحكومة والمجتمع المدني وكذا مع هيئات التمويل الخارجية من خلال ورشة عمل وطنية اقيمت لهذا الغرض.

2) مشكلات قطاع المياه

يواجه اليمن واحدة من أعقد مشكلات التنمية وأهم تحدياتها... ألا وهي مشكلة شح موارده المائية وإستنزاف خزاناته الجوفية كنتيجةً للعجز المائي الذي يتزايد عاماً بعد عام في ظل عدم التوازن بين التجديد السنوي والطلب المتنامي على المياه. مما أدى الى استنزاف المياه الجوفية في عدة مناطق وأحواض (كما هو الحال مثلاً في أحواض صنعاء وعمران وصعده ورداع ورسيان وتهامه وأبين وتبن) والقضاء على الاستثمارات الزراعية في بعض هذه المناطق ... ويفرض هذا الواقع المائي على البلاد تحدي تخفيض الاستخدام الحالي غير المستدام للموارد المائية عن طريق تحسين إدارة هذه الموارد وتخطيط استغلالها بصورة عقلانية رشيدة ، وتحدي توفير مياه الشرب النقية للأغلبية العظمى من السكان في الحضر والريف وخدمات الصرف الصحي للسكان الذين يفتقرون لهذه الخدمات (لا تزيد نسبة السكان المخدومين بشبكات عامة للمياه عن 31% والمخدومين بشبكات عامة للصرف الصحي عن 21%). ومعلوم ما للمياه من أهمية ليس فقط للشرب وإنتاج الغذاء بل أيضاً كأساس للتنمية المستدامه... على اعتبار الترابط الشديد بين توفر المياه من جهة والصحة العامة والبطالة والفقر وتعليم الفتيات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً من جهة أخرى .

3) الى ماذا تهدف هذه الإستراتيجية ؟

إن هذه الإستراتيجية تقترح مجموعة من الإجراءات والتدابير المؤسساتية والتمويلية الخ التي تهدف الى معالجة الإختلالات في القطاعات الفرعية الخمسة من أجل حماية مصالح جميع المستخدمين والمعنيين بهذه الموارد ، خصوصاً أن استمرار الوضع على ما هو عليه بدون تنظيم لعملية استخراج واستخدام المياه الجوفية وبدون تخفيض الاستخدام الحالي غير المستدام للموارد المائية، وإنهاء عمليات الاستيلاء على هذه الموارد ، سيضر في النهاية بجميع السكان بمن فيهم المزارعين الذين سيكونون أول ضحايا نضوب المياه.

كما أن عملية التنظيم مطلوبة أيضاً لتأمين عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي للمدن والتي لن تتحقق إلا بحصولها على حاجتها من المياه . وهو ما يتطلب اعتماد آلية منصفة لتحويل المياه في المناطق المحيطة بهذه المدن من الاستخدام في الري إلى الاستخدام الحضري . وكذلك التعامل الحازم لحماية حقول الآبار التابعة لمرافق المياه العامة.

4) الإصلاحات حتى الآن

دشنت اليمن في منتصف التسعينات إصلاحات جريئة تضمنت إنشاء الهيئة العامة للموارد المائية ووزارة المياه والبيئة ، وإعتماد برنامج إصلاح ناجح للمياه والصرف الصحي في الحضر، وإستحداث صندوق لتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي لرفع الإنتاجية في الريف، وتمويل منشآت عديدة لتوفير مزيد من المياه للمزارعين وتحسين الإنتاجية من استخدام المياه. لكن الحالة المتدهورة لأحواض المياه الجوفية والناجمة عن السحب الجائر

مدينة (تعز) من أكثر
المدن اليمنية تضرراً بأزمة المياه.

لا تزال مستمرة، والنمو السكاني في تجاوز مستمر للمشاريع الجديدة للإمداد بالمياه. وهو الأمر الذي يبرز أهمية تكثيف الجهود لإدارة الطلب على المياه وترشيده .

5) الأهداف والسياسات والنهج المقترحة في مجال إدارة وتنسيق أنشطة القطاع

حددت الإستراتيجية أربعة أهداف لإدارة القطاع ، وهي : تحقيق التنسيق بين كافة الشركاء العاملين في قطاع المياه والصرف الصحي للريف والحضر داخل وخارج وزارة المياه والبيئة بما يكفل توحيد السياسات والتوزيع العادل للاستثمارات على المحافظات بناء على قواعد موحّدة وعدم تكرار المشاريع وخصوصا في المناطق الريفية وكذلك أن تكمل الاستثمارات بعضها البعض ، وتحقيق التكامل بين سياسات المياه من جهة والسياسة العامة للتنمية وتخفيف الفقر من جهة أخرى، وضمان انسجام تمويلات القطاع مع الأهداف المرسومة، ومراقبة الأداء وتقييمه.

كما حددت الإستراتيجية ثلاث سياسات لتحقيق هذه الأهداف ، وهي: إيلاء الأولوية لبلورة وتنفيذ الإستراتيجية والبرنامج الإستثماري وبرنامج العمل، وتنظيم الوضع المؤسسي والإداري لهيئات ومؤسسات القطاع لضمان قيامها بمهامها وإدارتها بشكل صحيح ، وضمان التعامل مع القضايا التي تشترك فيها كافة الهيئات والمؤسسات بسياسة موحدة (التمويلات، مساهمات المجتمع، التعرفات، التدريب، الخ).

أما النهج أو الأساليب المقترحة لتنفيذ هذه السياسات فتضمنت: تعزيز البناء المؤسسي للوزارة ، العمل على تحقيق تحسن نوعي في استثمارات القطاع وفي التمويلات عبر صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ، بلورة سياسة واضحة تجاه مسؤولية كل جهة فيما يتعلق بنوعية المياه وصلاحيتها للاستخدامات المختلفة وإجراءات تقييم وضبط نوعيتها ، ومتابعة تنفيذ مختلف التدابير اللازمة لاستعادة السيطرة على المياه الجوفية وذلك من خلال حزمة متكاملة تتضمن حوافز اقتصادية وإجراءات تنظيمية وتحديد واضح لحقوق استخدام المياه ومساعدة المزارعين على تحقيق دخل أكبر باستخدام مياه أقلّ .

6) الأهداف والسياسات والنهج المقترحة في مجال إدارة الموارد المائية

حددت الإستراتيجية الأهداف الخمسة التالية لإدارة الموارد المائية: تأمين أقصى درجة ممكنة من الإستدامة، إيلاء الأولوية للإحتياجات المنزلية لسكان الريف والحضر ، تحسين تحصيص المياه مع مراعاة العدالة والأعراف الإجتماعية وتلبية الإحتياجات المنزلية وتحقيق أكبر مردود إقتصادي ممكن، وخلق رؤية واقعية وشاملة لدى المجتمع حول المياه ، والإسهام في التخفيف من الفقر عن طريق تشجيع الإستخدام الكفوء للمياه والعدالة في تحصيصها .

ولتحقيق هذه الأهداف تبنت الإستراتيجية عدداً من السياسات ، منبهةً الى أن إستنزاف طبقات المياه الجوفية وتلوّثها بما يفوق إمكانية الإصلاح سوف ينمي الشعور لدى أعداد متزايدة من السكان بعدم العدل في الحصول على المياه مما قد يؤدي إلى توترات اجتماعية. وهو الأمر الذي يوجب على الدولة تهيئة التدخلات المؤسساتية المناسبة خصوصاً من خلال بناء شراكة مع المجتمعات المحلية في إدارة موارده المائية.

ضرورة إنهاء الحفر العشوائي لأبار المياه للحد من استنزاف المخزون الجوفي.

أما النهج أو الأساليب المقترحة لتنفيذ سياسات إدارة الموارد المائية فتضمنت تعزيز الشراكة مع المجتمعات المحلية في إدارة مواردها المائية ، وبحيث تقع على عاتق الدولة مسئوليات خلق إطار مؤسساتي مواتي، وتوفير المعلومات ورفع الوعي وخلق رؤية لإدارة المياه، وتأمين المنشآت العامة ذات الصلة بالمياه ، وحماية حقوق المياه ، وتنفيذ قانون المياه ، وخلق بيئة اقتصاد كلي مواتية . كما تبنت تنفيذ خطط للإدارة المتكاملة للأحواض المائية تقوم على نهج تشاركي مع المجتمعات المحلية لمساعدتها على حل مشاكلها الخاصة بإدارة المياه.

من الضروري تنظيم دور القطاع الخاص في توفير خدمات المياه في الحضر.

7) الأهداف والسياسات والنهج المقترحة في مجال المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية

تبنت الإستراتيجية نفس أهداف المياه والصرف الصحي للمناطق الحضرية التي تضمنها قرار مجلس الوزراء رقم (238) لعام 1999 والذي تبنّى برنامج الإصلاح ، وهي: رفع مستوى التغطية بخدمات المياه والصرف الصحي (جعل الهدف هنا هو تحقيق أهداف التنمية الألفية ، مما يعني تقديم الخدمة لأكثر من 4 مليون من السكان بحلول عام 2015م)، الإستدامة المالية لمرافق المياه والصرف الصحي ، الفصل بين الوظائف الناظمة والتنفيذية في القطاع ، التوجه نحو اللامركزية في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي ، تنمية وتطوير المعارف والمهارات ، إشراك القطاع الخاص.

ولتحقيق هذه الأهداف تبنت الإستراتيجية سياسة نقل المسئولية عن هذه الخدمات تدريجيا نحو اللامركزية عن طريق مواصلة برنامج الإصلاح الحالي لتحويل عدد أكبر من فروع المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي إلى مؤسسات لامركزية مستقلة (على مستوى كل محافظة) بينما ستصبح المؤسسات اللامركزية الموجودة أكثر استقلالية، وإعادة رسم دور المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي بحيث تأخذ على عاتقها بصورة متزايدة الدور الناظم (التنظيم والرقابة والدعم ورسم السياسات) ، والعمل على تشجيع دور أوسع للقطاع الخاص والمجتمع في تمويل وإدارة القطاع .

أما النهج أو الأساليب المقترحة لتنفيذ أهداف وسياسات المياه والصرف الصحي في الحضر فتضمنت : التوسع في التغطية بالخدمة ، ومواصلة برنامج الإصلاح والتوسع فيه بعد تقييمه ، وتطوير المهام الناظمة والرقابية والداعمة ومهمة رسم السياسات ، والعمل على تحقيق الإستدامة المالية لمرافق المياه ومراعاة محدودي الدخل، وتشجيع إستثمارات القطاع الخاص وتشاركه مع القطاع العام، ومواصلة بناء القدرات وتحسين الأداء ، وتعزيز مشاركة المجتمع ، وتأمين مصادر الحصول على المياه للمدن ، وكذلك رسم سياسة للتحلية والبدء بتنفيذ مشاريع رائده في هذا المجال .

8) الأهداف والسياسات والنهج المقترحة في مجال المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية

تبنت الإستراتيجية هدف عام لقطاع المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية وهو التوسّع السريع في خدمات المياه والصرف الصحّي في هذه المناطق (رسمت الإستراتيجية هدف واقعي وأكثر تواضعا يتمثل في تحقيق "نصف أهداف التنمية الألفية" أي تقديم الخدمة لأكثر من 5 مليون مواطن بحلول 2015) ، ومواجهة التحدي الرئيسي في هذا القطاع والمتمثل في كيفية إستدامة المشاريع التي يتم تشييدها.

وهناك مراجعة جارية للقطاع من المتوقّع أن تُفضي خلال عام 2004م إلى استراتيجية للقطاع وخطة لإعادة هيكلته وبرنامج استثماري. غير أن السياسات العامة التي تخدم تحقيق هذا الهدف تتضمن تبني آليات تنفيذ لامركزية، وتعزيز دور المجتمعات المحلية المستفيده ، وإتباع نهج الإستجابة للطلب DRA-demand responsive approach لتحديد المجتمعات المستهدفة وبحيث يصبح هذا النهج هو التطبيق الإعتيادي المعمول به، وتحديد كيفية تنفيذ مشاريع تلبي الإحتياج وبكلفة متدنية.

أما النهج أو الأساليب المقترحة لتنفيذ الهدف العام في هذا القطاع الفرعي فتضمنت : وضع استراتيجية للقطاع وتنسيق أنشطته وتحسين تنفيذ المشروعات وتوسيع قاعدة الشركاء ، وتوسيع تشكيلة الخيارات التكنولوجية وتبنيها، ودمج الصرف الصحي والإصحاح في المشروعات ، والحصول على مصادر للمياه وحمايتها وضمان جودتها، تحسين الإستهداف والإستدامة من خلال تبني منهجية إتخاذ القرار "من الأسفل إلى الأعلى" على الدوام، ومراعاة النوع الإجتماعي ، وتعزيز الإستدامة من خلال توسيع قاعدة الشركاء لتشمل على سبيل المثال عدداً أكبر من المنظمات غير الحكومية NGOs ومؤسسات المجتمع المدني وتوجيه الموارد المالية نحو الإحتياج الأكبر، أي الإستهداف .

معاناة جلب المياه في المناطق الريفية.

تلعب منشآت حصاد مياه الأمطار دوراً هاماً في تخفيف أزمة المياه .... لكنها ليست كل الحل.

9) الأهداف والسياسات والنهج المقترحة في مجال إدارة الري ومستجمعات المياه

في إطار الهدف العام والمتمثل في تحسين المعيشة في الريف عن طريق زيادة مداخيل المزارعين والإسهام في التخفيف من الفقر واستدامة القيمة المضافة القطاعية، فإن الأهداف المحدّدة لإدارة الري ومستجمعات المياه تتمثّل في: الإستدامة من خلال حماية الموارد المائية وخفض استخراج المياه الجوفية، وزيادة مداخيل المزارعين من خلال رفع كفاءة استخدام المياه ، وتعزيز الإمدادات من المياه، وكذا تحسين الأداء المؤسسي بهدف دعم المزارعين.

أما السياسات المتبعة فتضمنت دعم كفاءة إستخدام المياه في الري وإنتاج محصول أوفر بمياه أقل (more crop per drop) ، وتحسين إمدادات المياه مع إعطاء دور أوسع للمجتمعات المحلية وجمعيات مستخدمي المياه.

وتضمنت النهج المقترحة في هذا القطاع الفرعي خفض الاستخراج من المياه الجوفية ، وتأمين أو ضمان الحقوق المائية للمزارعين ، وتصحيح الحوافز وإعادة توجيه وتركيز البحوث والإرشاد الزراعي ، واسترداد كلفة أنظمة الري المنشأة من أموال الخزينة العامة وتكوين جمعيات لمستخدمي المياه وجعلها شريك رئيسي، والتعامل مع القات كمحصول، وإحياء إدارة المستجمعات/الأحواض المائية بنهج متكامل، ومراجعة برنامج السدود وتنقيحه، وإعادة تموضع وزارة الزراعة والري من خلال إعادة تحديد دور الحكومة والقطاع الخاص في القطاع الزراعي، وتحسين التنسيق المؤسسي في مجال استخدام المياه في الري ، وتحسين فعالية صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ، وزيادة دور منظمات المجتمع المدني، وتنفيذ أجندة الزراعة (أجندة عدن A21A).

10) الأهداف والسياسات والنهج المقترحة بالنسبة للجوانب المتعلقة بالإنسان والبيئة

تتمثل الأهداف على المستوى البشري في ضمان عدالة الحصول على المياه ، والإستخدام الكفوء لها. أما على المستوى البيئي فتتمثل هذه الأهداف في ضمان الإستدامة الكمية والنوعية للموارد الطبيعية عموماً والمائية خصوصاً.

أما السياسات فتضمنت التوسع في التغطية بالخدمات مع إيلاء الأولوية للمجتمعات الفقيرة ، وهي سياسة ضمنية يعكسها تبني اليمن لأهداف التنمية الألفية في مجال المياه والصرف الصحي كهدف رئيسي لإستراتيجية مكافحة الفقر. والعمل على منع تدهور البيئة لما له من تأثير بالغ في زيادة الفقر.

ولقد تبنت الإستراتيجية النهج أو الأساليب التالية لتحقيق أهداف وسياسات هذا القطاع الفرعي : تقوية نشاط هيئة حماية البيئة في مجال المياه وذلك من أجل التخفيف من الفقر من خلال الإدارة البيئية ، وضبط نوعية المياه من خلال جبهة عريضة تضم كافة الجهات ذات العلاقة، حماية مصادر المياه ، وتفعيل الرقابة البيئية والدور الناظم .

11) الإستثمارات الحالية في القطاع

بينت الإستراتيجية الوطنية وجود إختلالات في التمويل الإستثماري للقطاعات الفرعية الخمسة للمياه والبيئة. حيث تبين أن حصة الفرد من التمويلات المتاحة للخمس السنوات القادمة (الى عام 2009) هي 129 دولاراً لمشاريع المياه والصرف الصحي في الحضر و 13 دولاراً لمشاريع المياه والصرف الصحي في الريف، و8 دولارات لمشاريع الري ، وحوالى دولار وثلث لإدارة الموارد المائية و 10 سنت للجوانب البيئية. هذا في حين أن المطلوب في إطار الإستراتيجية والبرنامج الإستثماري رفع حصة الفرد خلال الخمس سنوات في القطاعات الفرعية الخمسة الى 160 دولار ، 32 دولار، 13 دولار، 2.35 دولار، دولار واحد ، بالترتيب.

وما لم تتحسن الإستثمارات في القطاع فإن وضع خدمات المياه والصرف الصحي في المدن سوف يتدهور بحيث لن تتمكن البلاد في ظل النمو السكاني السريع حتى من المحافظة على نفس النسبة الحالية من السكان المخدومين بمياه شرب وصرف صحي، ناهيك عن زيادة هذه النسبة أو تقليص نسبة غير الحاصلين على هذه الخدمات الى النصف ، كما هو مستهدف في إعلان الألفية. وسيمتد هذا التدهور أيضاً الى قطاعات الموارد المائية والري والبيئة، والتي تتطلب تمويلات إضافية كما هو مبين في الجدول أدناه (المؤشرات الإستثمارية في القطاع).

12) تنفيذ الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الإستثماري لقطاع المياه[1]:

بلغ إجمالي إستثمارات الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه للأعوام 2005-9 حوالى 1.5 بليون دولار، منها نحو 1 بليون دولار سبق التعهّد بها أو أنها في الطريق بتمويل من الحكومة والجهات المانحة. وتقدّر الفجوة التمويلية حاليا بحوالى 560 مليون دولار (أنظر الجدول أدناه).

ستكون الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الإستثماري لقطاع المياه بمثابة برنامج متحرك باستمرار "rolling program" يتم تحديثه دورياً مع توفير المراقبة ووضع أسس للمقارنة والتنسيق مع المانحين. والقصد هو أن تصبح الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الإستثماري لقطاع المياه بمثابة اتفاق شامل بين جميع المعنيّين بقطاع المياه والبيئة.

13) خطط العمل

تضمنت الإستراتيجية خطط عمل للأولويات التي تم تحديدها لكل قطاع من القطاعات الفرعية الخمسة ، وهذه مدرجة في الفصل (12).

[1] انظر البرنامج الإستثماري المفصّل لكل قطاع فرعي في الملحق رقم 2. تم تقدير التمويل المحلي المتاح بحدود 50 -55 مليون دولار سنويا للمياه والصرف الصحي في الحضر و18- 22 مليون دولار سنويا للمياه والصرف الصحي في الريف (أنظر ملحق 1).

البرنامج الإستثماري في القطاع، بالمليون دولار للأعوام 2005-2009

القطاع الفرعي		إجمالي المطلوب 9 - 2005	اعتمادات من المانحين تعهد/في الطريق	التمويل المحلي المتوقع	صافي التمويل المطلوب	حصّة القطاع الفرعي من إجمالي الإستثمار
1) الموارد المائية		47	20	7	20	%3
2) المياه والصرف الصحي في الحضر	البنية الأساسية	750	355	265	130	%49
	البناء المؤسسي	48	25	0	23	%3
3) المياه والصرف الصحي في الريف	البنية الأساسية	454	78	101	275	%30
	البناء المؤسسي	28	6	0	22	%2
5) الري		190	64	56	70	%12
6)البيئة		21	2	0	19	%1
استثمار القطاع 2005 - 2009	كإجمالي	1538	550	429	559	%100
	كنسبة مئوية	%100	%36	%28	%36	

مقدمه

1) خلفية عامة

استحدثت وزارة المياه والبيئة في مايو 2003 بهدف إعادة تنظيم قطاع المياه بإتجاه خلق بنية مؤسسية مواتية لإدارة المياه بصورة متكاملة وتهيئة الظروف المؤسسية والإستثمارية اللازمة لمواجهة مشكلة المياه المتفاقمة في اليمن . وقد انيطت بهذه الوزارة واحدة من أعقد مشكلات التنمية في اليمن وأهم تحدياتها... ألا وهي مشكلة شح المياه ...وتحدي توفير مياه الشرب النقية للسكان في الحضر والريف ومعالجة مياه الصرف الصحي وإدارة الموارد المائية وتخطيط استغلالها على ضوء قانون المياه . ومعلوم ما للمياه من أهمية ليس فقط للشرب وإنتاج الغذاء بل أيضاً كأساس للتنمية المستدامه... على اعتبار الترابط الشديد بين توفر المياه من جهة والصحة العامة والبطالة والفقر وتعليم الفتيات والتنمية عموماً من جهة اخرى .

كما أنيط بهذه الوزارة تحدي آخر هو مكافحة التدهور البيئي المتمثل في إستنزاف وتلويث الموارد الطبيعية الأساسية نباتاً وهواءً وتربةً ومياهً (ولو بدرجات متفاوتة)... واتخاذ التدابير المناسبة لحماية هذه الموارد والحفاظ عليها لأهميتها البالغة كقاعدة يقوم عليها النشاط الاقتصادي للمجتمع ويعتمد عليها نماءه واستقرار السكان (خصوصاً في الريف). هذا بالإضافة إلى مهمة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى البيئة البحرية والمحميات الطبيعية ومتابعة التزامات اليمن كطرف في 12 اتفاقية بيئية دولية وإقليمية[2] .

وكوزارة ناشئة كان من الطبيعي أن تسعى من البداية لوضع رؤية واضحة لأولويات عملها والمعالجات المطلوبة لمشكلات المياه والبيئة وذلك على ضوء تقييم موضوعي لأوضاع القطاع بمختلف قطاعاته الفرعية... موارداً مائيةً ومياه حضر ومياه ريف ومياه ري وبيئة... وبحيث ينتج عن هذا التقييم تحديد دقيق للمعالجات والاحتياجات المؤسساتية والتشريعية والاستثمارية... وأن تشترك في وضع هذه الرؤية أو الإستراتيجية مع كافة الأطراف ذات العلاقة.

وحتى لا تكون الأرفف مصيراً لهذه الإستراتيجية دون تطبيق ، كان الإتفاق من البداية أيضاً على رفدها ببرنامج استثماري لخمس سنوات (2005-2009) يستهدف تحقيق أهداف الألفية التنموية[3] ، بإستثناء قطاع مياه الريف حيث وضع الهدف على أساس تحقيق نصف النسبة المستهدفة في أهداف الألفية . علما أن سبب هذا التحفظ في مجال مياه الريف ناجم عن ضخامة حجم التمويلات المطلوبة لتحقيق أهداف الألفية بالكامل ، وكذلك إدراك فريق العمل الذي أعد البرنامج الإستثماري لصعوبة تجاوز المعوقات الإدارية في تنفيذ المشاريع حتى لو توفرت التمويلات، بسببالعدد الكبير لهذه المشاريع المطلوبة في آلاف أو عشرات آلاف القرى والتجمعات السكانية وكذلك بسبب الصعوبات الفنية والاجتماعية المرتبطة بتنفيذها. والمؤمل أن تساعد تجربة السنوات الخمس القادمة على مراكمة وتعزيز الخبرة والقدرات المؤسسية والإدارية التي تساعد من جهة على تحريك تمويلات إضافية للقطاع وتساعد من جهة اخرى علىالتغلب على المعوقات الإدارية .... وعلى النحو الذي يؤمل أن يسمح أثناء الفترة المتبقية الى عام 2015 (2010- 2015) باللحاق بأهداف الألفية وتحقيقها.

طبيعة التوزيع السكاني في الريف والتضاريس الوعرة ترفع من كلفة الخدمات الأساسية في اليمن.

---

[2] هذه الاتفاقيات هي حماية الاوزون ، والتغير المناخي ، والتنوع البيولوجي ، والنفايات الخطرة ، والملوثات الكيميائية المقاومة للتحلل ، والأنواع المهددة بالانقراض، وبيئة البحر الأحمر ، وغيرها .

[3] أهداف الألفية التنموية: اعلنت هذه الأهداف في عام 2000 ونصت فيما يخص المياه والصرف الصحي على "أن يتم بحلول عام 2015 خفض عدد الأشخاص أو السكان في الحضر والريف المفتقرين إلى خدمات الماء النقي والصرف الصحي إلى النصف". الهدف الثاني هو أن يتم بحلول عام 2005 وضع إستراتيجية لرفع كفاءة الري.

وعليه فإن الإستراتيجية والبرنامج الاستثماري للأعوام (2005-2009) هما نتاج لعملية تشاوريه مكثفة استمرت لثمانية شهور شارك فيها أكثر من (100) من المختصين والمعنيين في مختلف الجهات ذات العلاقة بالمياه والبيئة . ولهذا فإنهما يمثلان رؤية قطاعية واحدة ومتكاملة وبرنامج عمل للقطاع للسنوات الخمس القادمة متفق عليها من كافة الجهات ذات العلاقة.

وهذا الوضوح فيما نريده ، ووجود إتفاق عليه بين كافة الأطراف ، يساعد بحد ذاته على خلق بيئة وظروف مواتية لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية بحلول 2015 كما عكستها إستراتيجية مكافحة الفقر، ويحدد من جهة اخرى لشركائنا في تنمية القطاع من الأشقاء والأصدقاء احتياجاتنا وأولوياتنا والدور المؤمل منهم خصوصاً بعد أن اختيرت اليمن مؤخراً لتكون من بين الدول ألثمان المشاركة في مشروع الألفية العالمي[4].

وفي سياق هذه العملية تم تكوين خمس مجموعات عمل تناولت:

- إدارة الموارد المائية
- المياه والصرف الصحي في الحضر
- المياه والصرف الصحي في الريف
- الري
- البيئة والإنسان

لقد كان الفريق الذي أعد هذه الإستراتيجية والبرنامج الاستثماري مدفوعاً بالإعتبارات التالية:

- الحاجة لبرنامج عمل يحدد الخطوات العملية اللازمة لإنهاء حالة عدم التوازن بين التجديد السنوي من الأمطار من جهة والضخ السنوي من المياه الجوفية من جهة أخرى، سعياً لتحقيق استدامة الموارد المائية،
- أهمية الماء في استقرار المجتمع وأمنه الاقتصادي ،
- كون المياه ثروة طبيعية رسم الدستور للدولة دوراً واضحاً وملزماً لها في تنظيم استغلالها،
- أن الحق في الحصول على مياه شرب نقية أصبح حقاً من حقوق الإنسان المعترف بها، وهو حق لا غنى للإنسان عنه ليعيش حياته بصحة وكرامة إنسانية ، كما أنه شرط أساسي لتحقيق كافة الحقوق الإنسانية الأخرى مثل الحق في التنمية والصحة وغيرها . وفوق هذا وذاك ،
- أن استنزاف المياه وهدرها أو تلويثها يعد عملا إجرامياً منافياً للدين ويكاد أن يكون إرهاباً في حق أجيال اليوم والمستقبل...

ويجدر التنويه الى أهمية أن لا تفهم هذه الإستراتيجية بأنها تهدف الى إعادة المركزية الى القطاع . ذلك أن سياسة اللامركزية هي ثابت من ثوابت سياسة التنمية في القطاع وكانت القاسم المشترك في كافة المعالجات المقترحة في الإستراتيجية كما سيتبين لاحقاً.

2) دوافع إعداد الإستراتيجية

يمكن تلخيص دوافع إعداد هذه الإستراتيجية فيما يلي:

- بلورة رؤية موحدة للقطاع (vision) متفق عليها بين كافة الأطراف ذات العلاقة وتقوم على تقييم موضوعي لأوضاع القطاع بمختلف قطاعاته الفرعية وتأخذ في الإعتبار التجارب السابقة في وضع إستراتيجيات وسياسات للقطاع وتنفيذها.
- تحديد أهداف كمية ونوعية واضحة للإنجاز المؤسساتي والتشريعي والاستثماري المطلوب تحقيقه من قبل الوزارة والمؤسسات والهيئآت التابعة لها والجهات ذات العلاقة خلال السنوات القادمة ، مع التحديد الدقيق لدور مختلف الأطراف ذات العلاقة في تحقيق هذه الأهداف...
- الإسهام في خلق بيئة وظروف مواتية لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية بحلول 2015 ، كما عكستها إستراتيجية مكافحة الفقر وذلك من خلال التحديد الواضح للمعالجات المطلوبة والمتفق عليها وطنياً ،
- حشد الدعم من أجهزة الدولة ذات العلاقة ومن الجهات المانحة حول مجموعة واضحة من الأهداف والإجراءات وبرنامج استثماري لمدة 5 سنوات بإتجاه تحقيق هذه الأهداف.

---

[4] تبنت الدول والمنظمات المانحة بيان الألفية وأهدافه كأساس أو كإطار توجيهي للمساعدات التي تقدمها للبلدان النامية، وذلك من منطلق الترابط الشديد بين توفر المياه من جهه والصحة والبطاله والفقر وتعليم الفتيات والتنمية عموماً من جهة اخرى. ويمكن لليمن على هذا الأساس أن تحصل على دعم كبير لتحقيق هذه الأهداف. فالمياه غير النقية كماهو معلوم تسبب نحو 80 % من الأمراض كما أن توفر المياه اللازمة للزراعة مثلاً يخلق مزيد من فرص العمل وبالتالي يساعد في مكافحة الفقر، وعدم توفر مياه الشرب في الريف يعيق إلتحاق الفتيات بالتعليم .

ورشة العمل حول الاستراتيجية الوطنية للمياه والبرنامج الاستثماري (يونيو 2004)

3) عملية إعداد الإستراتيجية

بدأت عملية التحضير لإعداد الإستراتيجية والبرنامج الإستثماري بمشاورات بين الحكومة والجهات المانحة عقدت في أكتوبر 2003م وتحدّدت على ضوئها الأهداف والآلية التي ستتبع للإعداد والتحضير للإستراتيجية والبرنامج.

وفي ديسمبر 2003م تم تشكيل خمس مجموعات عمل متخصصة شارك فيها أكثر من 100 متخصص من العاملين في القطاع وبرلمانيين وممثلين عن المجتمع المدني والجهات المانحة (انظر الملحق رقم 1 بأسماء المشاركين).

وفي فبراير 2004م تم عرض ومناقشة تقارير مجموعات العمل في سلسلة من ورشات العمل . كما جرى مناقشة التقارير المنقحة بعد أن وضعت في وثيقة واحدة وذلك في ندوة عقدت في مدينة تعز خلال شهر أبريل 2004م وشارك فيها فريق من 20 مختص من القطاع ومن الجهات المانحة.

تلى ذلك القيام بدمج مقترحات خطة العمل والبرنامج الإستثماري وإعداد الوثيقة النهائية التي تم بعد ذلك تقديمها في ورشة عمل عقدت على المستوى الوطني في يونيو 2004م وشارك فيها نحو 150 من مختلف الجهات ذات العلاقة وتم أثنائها إثراء الوثيقة ووضعها في الشكل الحالي.

4) مرتكزات الإستراتيجية : الاسس والمبادئ التي اخذت بالإعتبار عند إعداد الإستراتيجية

لقد تم توجيه المشاركين في إعداد الإستراتيجية الوطنية بخمسة مبادئ أو مرتكزات أساسية كان عليهم مراعاتها في مقترحاتهم وهي:

- أولاً : التأكيد على أن التنفيذ هو الجانب الأهم : فمن المعروف أن السنوات السابقة شهدت إعداد كثير من الإستراتيجيات القيّمة . ولهذا تم التركيز في الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الإستثماري لقطاع المياه على الإنتقال من الرؤية إلى العمل'from vision to action' وذلك من خلال رفد الإستراتيجية ببرنامج إستثماري لتنفيذها.
- ثانياً: أهمية الإستفادة من الدروس التي تعلمناها من الإصلاحات الناجحة التي تحققت في السنوات القليلة الأخيرة: فالإصلاحات الناجحة في قطاع مياه الحضر مثلاً أفرزت دروسا يجب الإستفادة منها للقطاعات الفرعية الاخرى حيث كان من أهم أسباب النجاح وضوح الأهداف والخطط ومناقشتها والإتفاق عليها على جميع المستويات، مع التركيز على التنفيذ وحشد الدعم من المانحين ، وكذا المساعدة الفنية الشاملة والمراقبة والمتابعة. ويمكن للإستراتيجية التي ستوضع للقطاعات الفرعية الأخرى ، وبشكل خاص الإستراتيجية الخاصة بقطاع المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية، وضع برامج مشابهة ذات أهداف وخطط واضحة ومتفق عليها وتصحبها أهداف مرحلية لقياس التقدم المحرز وتقييمه.
- ثالثاً: يجب إبراز واستغلال الترابط الوثيق بين توفر خدمات المياه والصرف الصحي من جهة والتخفيف من الفقر وخلق فرص العمل من جهة ثانية وتحقيق أهداف الألفية التنموية من جهة ثالثة ، وبحيث يتم تسخير هذا الترابط والاستفادة منه لحشد الإستثمارات والإصلاحات المناسبة في القطاع . ذلك أن لأهداف الألفية التنموية طابع وتوجه قوي نحو التخفيف من الفقر، تماماً مثلما تتوجه الإستراتيجية نحو التخفيف من الفقر. ولهذا يمكن إعتبار الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه بمثابة خطة تنفيذية للجوانب المتعلقة بالمياه في الإستراتيجية اليمنية للتخفيف من الفقر PRS.
- رابعاً: ترتكز إستراتيجية قطاع المياه على نهج طويل المدى ومتكامل: فهي برنامج استثماري لخمس سنوات (من 2005 إلى 2009م، وتُحدّث دورياً)، صُمّم ليلتف حوله كافة الشركاء كإطار عمل موحد ومترابط.
- وأخيراً، فإن تحديد الأولويات أمر جوهري (الأهم ثم المهم): حيث تركّز الإستراتيجية على البدء بالإجراءات والتدابير التي سيكون لها الأثر الأكبر لبلوغ الأهداف الرئيسية . كما روعي أن تكون الإستراتيجية واقعية بالنسبة للتنفيذ.